استراتيجيات بناء الدولة الفلسطينية: التحديات والفرص

Strategies for Building the Palestinian State: Challenges and Opportunities

شاهين فادي(*) طالب دكتوراه
مخبر البحوث والدراسات السياسية
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر3 - الجزائر
shaheen.fadi@univ-alger3.dz

لعروسي رابح الأستاذ الدكتور
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر3 - الجزائر
Rabeh_laroussi@hotmail.com

تاريخ الارسال: 2024/12/01	تاريخ القبول: 2025/05/24	تاريخ النشر: 2025/06/03

ملخص :

يستعرض هذا البحث استراتيجيات بناء الدولة الفلسطينية من خلال تحليل التحديات والفرص المتاحة. حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات من مصادرها المختلفة واخضاعها للتدقيق والتمحيص، تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث ركزت على الإطار السياسي والقانوني، والاعتراف الدولي، العقبات السياسية تجاه بناء الدولة الفلسطينية، دور المؤسسات المالية والمساعدات الدولية، تطوير هياكل الحكم والإدارة المحلية، بناء مؤسسات الدولة، بناء تحالفات دولية، تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وسوء الادارة والهدر. يوفر البحث رؤى حول كيفية تعزيز التنمية الشاملة وبناء دولة فلسطينية قوية ومستقرة في ظل التحديات المتعددة من أجل خلق بيئة حاضنة وليست طاردة. وتوصلت الدراسة: أن بناء الدولة الفلسطينية يتطلب استجابة شاملة ومتكاملة لكافة التحديات والفرص المتاحة، وتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية من خلال تعاون جاد بين مؤسسات المجتمع الفلسطيني كافة.

الكلمات المفتاحية: الدولة الفلسطينية ؛ التحديات الأمنية ؛ التنمية ؛ الاحتلال الإسرائيلي.

***المؤلف المرسل : شاهين فادي**

Abstract:

This research reviews strategies for building the Palestinian state by analyzing the challenges and available opportunities. The study relied on a descriptive analytical approach by gathering information from various sources and subjecting it to scrutiny and examination. The research was divided into three sections that focused on the political and legal framework, international recognition, political obstacles to building the Palestinian state, the role of financial institutions and international aid, the development of governance structures and local administration, the establishment of state institutions, building international alliances, enhancing transparency, and combating corruption, mismanagement, and waste. The research provides insights on how to promote inclusive development and build a strong and stable Palestinian state in the face of multiple challenges, in order to create a nurturing rather than a repelling environment. The study concluded that building the Palestinian state requires a comprehensive and integrated response to all available challenges and opportunities, as well as the development of effective strategies to address political, security, and economic crises through serious cooperation among all Palestinian community institutions.

Key words: the Palestinian state ؛ security challenges؛ development ؛ Israeli occupation.

مقدمة:

يعد بناء الدولة الفلسطينية قضية محورية تتجاوز النطاق الجغرافي والسياسي، إذ ترتبط بأبعاد متعددة تشمل الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي. لطالما كانت فلسطين في صميم النزاعات الإقليمية والدولية، ما يجعل تحقيق الاستقلال والسيادة الكاملة هدفاً استراتيجياً طويل الأمد للفلسطينيين. يعكس هذا الهدف رغبتهم في تحقيق تطلعاتهم الوطنية وبناء مجتمع ديمقراطي قائم على مبادئ العدل والمساواة. يواجه الفلسطينيون تحديات كبيرة تعترض طريقهم نحو إقامة دولة مستقلة، بدءاً من الاحتلال الإسرائيلي وتعنته من خلال المماطلة والمقايضة والتصعيد وإطالة أمد الازمة وصولاً إلى العقبات الداخلية المتمثلة بالانقسامات السياسية والصعوبات الاقتصادية.

تلعب استراتيجيات بناء الدولة دوراً محورياً في التغلب على هذه التحديات، حيث تتطلب صياغة رؤية واضحة تجمع بين مختلف الفصائل والمؤسسات الفلسطينية تحت مظلة واحدة. تتمثل إحدى الخطوات الحيوية في تعزيز الوحدة الوطنية والحوكمة الرشيدة، مما يسهم في تقديم نموذج فعال للدولة التي تستجيب لاحتياجات المواطنين وتحترم حقوقهم. علاوة على ذلك، فإن بناء مؤسسات قوية ومستدامة قادرة على دعم اقتصاد متنوع يعزز التنمية الشاملة والاعتماد على الذات.

وقد ورد أهم تعريف لمفهوم بناء الدولة في كتاب **فرانسيس فوكو ياما (Francis Fukuyama)**، الذي عرف عملية بناء الدولة على أنها " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي"، مما يعني أن مفهوم بناء الدولة: هو النقيض لتحجيم دور الدولة وتقليص قدراتها.[1]

رغم التحديات الكبيرة، توجد العديد من الفرص لتحقيق التقدم في بناء الدولة الفلسطينية المتمثلة في الدعم الدولي والتأييد للحق الفلسطيني في تقرير المصير، وتطوير البنية التحتية، وتحسين الاقتصاد، وتعزيز الحوكمة. ومع ذلك، فإن الاستفادة من هذه الفرص تتطلب استراتيجيات فعالة ومتكاملة تتعامل مع التحديات بشكل واقعي ومرن.

على ضوء ذلك، ستتناول هذه الدراسة من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، استكشاف وتحليل الاستراتيجيات الممكنة لبناء الدولة الفلسطينية، من خلال تقييم التحديات الماثلة والفرص المتاحة. كما تسعى لتقديم توصيات عملية من شأنها المساعدة في توجيه الجهود الوطنية والدولية نحو تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في بناء دولة مستقلة قادرة على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول استراتيجيات بناء الدولة الفلسطينية في ظل التحديات والفرص الراهنة. فعلى الرغم من الجهود المبذولة منذ عقود لتحقيق الاستقلال وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، إلا أن العديد من العوائق لا تزال قائمة، بدءاً من الاحتلال الإسرائيلي المستمر، وتوسع المستوطنات، وانتهاكات حقوق الإنسان، وصولاً إلى الانقسامات السياسية الداخلية وضعف البنية التحتية الاقتصادية. كل هذه التحديات تقف حاجزًا أمام تحقيق الطموحات الوطنية للفلسطينيين.

المحور الأول: الإطار السياسي والقانوني

يعد الإطار السياسي والقانوني أساساً حيوياً لبناء الدولة الفلسطينية وتحديد معالم مستقبلها. أحد أهم العناصر في هذا الإطار هو الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، والذي يعتبرخطوة حاسمة نحو تحقيق السيادة الوطنية. على الرغم من أن فلسطين حصلت على اعتراف من قبل عدد كبير من الدول وحصولها على دولة مراقب في الامم المتحدة في عام(2012م)، ورغم سعيها للحصول على عضوية كاملة بالأمم المتحدة، إلا أن الاعتراف الكامل لم يتحقق من قبل الأمم المتحدة، وظل محدوداً بسب الخلافات السياسية الدولية والتوازنات الجيوسياسية. يُظهر هذا الوضع كيف تؤثر الديناميكيات الدولية على قضية فلسطين، وكيف يمكن للضغط الدبلوماسي أن يلعب دورًا في تحقيق مزيد من الاعتراف والشرعية الدولية[2].

بالإضافة إلى ذلك، يلعب الدور السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية دوراً أساسياً في تشكيل الإطار القانوني للدولة الفلسطينية. إن التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات، مثل الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، تعرقل الجهود المبذولة لتعزيز الوحدة الوطنية وتأسيس حكومة مركزية قوية. علاوة على ذلك، يظل اتفاق اعلان المبادئ (أوسلو) الذي أُبرم في التسعينيات نقطة مرجعية رئيسية في الحوار القانوني والسياسي حول فلسطين، رغم التحديات التي تواجه تنفيذها على أرض الواقع. تُظهر الدراسات أن هذه الاتفاقيات وضعت الأساس للسلطة الوطنية الفلسطينية ولكنها أيضًا قيدت قدرتها على السيطرة على معظم أراضيها وتحديد سياساتها الداخلية والخارجية[3].

أولا: الاعتراف الدولي بدولة فلسطين:

الاعتراف الدولي بدولة فلسطين – العضوية الكاملة في الأمم المتحدة- يشكل حجر الزاوية في بناء الدولة الفلسطينية والسعي نحو تحقيق استقلالها وسيادتها الكاملة. حصلت فلسطين على اعتراف رسمي حيث يبلغ الآن العدد الإجمالي للدول التي اعترفت بدولة فلسطين (146) دولة من أصل (193) دولة عضوة في الأمم المتحدة[(4)]. مما يعكس دعماً دولياً واسعاً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. هذا الاعتراف له تأثير كبير على المشهد السياسي الدولي، حيث يساعد في تعزيز الموقف الفلسطيني في المفاوضات الدولية وفي المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر هو تحقيق الاعتراف الكامل من قبل الأمم المتحدة كدولة عضو، وهو ما يواجه معارضة قوية من بعض الدول

الكبرى مثل الولايات المتحدة، والاحتلال الاسرائيلي، مما يعكس تعقيدات السياسة الدولية وتوازن القوى الذي يؤثر على القضية الفلسطينية.

تتجلى أهمية الاعتراف الدولي بدولة فلسطين أيضاً في تعزيز شرعية المؤسسات الفلسطينية على الساحة الدولية. فعلى الرغم من الاعتراف الواسع، إلا أن الدولة الفلسطينية تواجه تحديات مستمرة بسبب الاحتلال الإسرائيلي، والسياسات التي تهدف إلى تقويض جهود بناء الدولة.

وفي المجمل، فإن الاعتراف الدولي يوفر دعماً معنوياً وسياسياً للمطالب الفلسطينية، لكنه وحده غير كافٍ لتحقيق السيادة الكاملة دون حل عادل للقضية الفلسطينية بشكل شامل، فالاعتراف الدولي يساهم في بناء الدولة من خلال فتح الأبواب أمام المساعدات الدولية والتمويل اللازمين لبناء المؤسسات والبنية التحتية.

1. دور منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية:

تعد منظمة التحرير الفلسطينية (**PLO**) والسلطة الوطنية الفلسطينية (**PNA**) مؤسستين محوريتين في إطار بناء الدولة الفلسطينية والسعي نحو تحقيق الاستقلال الوطني. تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في عام(**1964م**)، ككيان سياسي معترف به دولياً يمثل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، وتلعب دوراً رئيسياً في التفاوض مع الاحتلال الإسرائيلي والمجتمع الدولي حول قضايا الحل النهائي مثل الحدود، واللاجئين، والقدس. من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، إستطاع الفلسطينيون إيجاد صوت موحد يعبر عن تطلعاتهم السياسية والحقوقية، مما ساهم في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وفي بناء أساس سياسي ودبلوماسي للدولة الفلسطينية.

أما السلطة الوطنية الفلسطينية، التي تأسست بموجب إتفاق أوسلو في التسعينيات، كانت تهدف إلى أن تكون نواة للدولة الفلسطينية المستقلة. تمتلك السلطة مسؤوليات تنفيذية في مجالات الأمن، والخدمات المدنية، والإدارة الذاتية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك، تواجه السلطة الفلسطينية تحديات كبيرة، منها استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام السياسي الداخلي بين حركة فتح في الضفة الغربية وحركة حماس في قطاع غزة. هذا الانقسام أضعف فعالية السلطة وأثر سلباً على قدرتها على تحقيق الوحدة الوطنية وإقامة حكومة مركزية قادرة على إدارة شؤون الدولة.[5]

ناهيك على أن إتفاق أوسلو، التي وُقعت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام(**1993م**)، شكل أحد المعالم الأساسية في المسار السياسي لبناء الدولة الفلسطينية. هدف هذا الاتفاق إلى وضع إطار للتفاوض على قضايا الحل النهائي مثل الحدود، والقدس، واللاجئين، مع تأسيس حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية لتكون هيئة إدارية مؤقتة تعمل نحو بناء مؤسسات الدولة المستقبلية.[6] وعلى الرغم من أنها كانت تهدف إلى تعزيز الثقة بين الجانبين وتحقيق سلام دائم، إلا أن التنفيذ المحدود لهذه الاتفاقيات، واستمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، أعاق تحقيق تقدم فعلي نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

إلى جانب اتفاق أوسلو، هناك عدد من الاتفاقيات الدولية الأخرى التي أثرت على القضية الفلسطينية وعلى عملية بناء الدولة. من بين هذه الاتفاقيات، مبادرة السلام العربية لعام 2002 التي قدمتها جامعة الدول العربية والتي دعت إلى إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل مقابل انسحاب الأخيرة إلى حدود عام (**1967م**) وإنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. على الرغم من أن هذه المبادرة لقيت تأييدًا واسعاً دولياً، إلا أن غياب التنفيذ العملي لهذه المبادرات يعكس التحديات المستمرة التي تواجه تحقيق السلام وحل الدولتين،[7] لذا، تعتبر هذه الاتفاقيات أدوات دبلوماسية مهمة، لكنها تظل بحاجة إلى إرادة سياسية دولية وإقليمية قوية لتنفيذها بشكل فعال.

ولابد من الاشارة إلا أن طوفان الاقصى جاء نتيجة لتراكمات تاريخية وسياسية ودينية، حيث ترتبط بشكل وثيق بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي طويل الأمد. ومع تصاعد العنف، تُثار العديد من التساؤلات حول مستقبل حل الدولتين وإمكانية تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة. في هذا السياق، يبرز الاعتراف بدولة إسرائيل من قبل بعض الدول العربية والإسلامية كعامل محوري يؤثر على سيرورة هذه الصراعات وحلولها الممكنة[8].

حيث كان يُنظر إليه في بعض الأحيان كخطوة نحو تحقيق الاستقرار والسلام، إلا أنه في الواقع أدى إلى تعميق الانقسامات الداخلية بين الفلسطينيين أنفسهم، وبين الدول الداعمة للقضية الفلسطينية من ناحية أخرى، فإن غياب الاعتراف الكامل والمتبادل بحقوق الفلسطينيين وسيادتهم شكل عقبة رئيسية أمام تحقيق تسوية سلمية شاملة. في ضوء هذه التحديات، يُعد البحث عن آليات تفاوضية جديدة وطرق لتعزيز الحوار بين الأطراف المعنية ضرورة ملحة.[9]

2. العقبات السياسية تجاه بناء الدولة الفلسطينية:

تواجه عملية بناء الدولة الفلسطينية مجموعة من العقبات السياسية الداخلية التي تعيق تحقيق الوحدة والاستقرار. أحد أبرز هذه العقبات هو الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي نشأ في عام(2007م). هذا الانقسام خلق واقعاً سياسياً مضطرباً حيث تسيطر حركة فتح على الضفة الغربية وحركة حماس على قطاع غزة، مما أثر بشكل كبير على فعالية الحكم الفلسطيني، هذا التباين في السيطرة خلق بيئة غير متجانسة، وجعل من الصعب تنسيق جهود الأمن وإدارة الأزمات بفاعلية، بالإضافة إلا أن الانقسام أدى الى تعقيد جهود تشكيل حكومة مركزية موحدة، وزاد من التوترات الداخلية، وفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية في المناطق المختلفة.[10] ومما زاد الطين بلة تعطل المجلس التشريعي الذي هو أساس أي حكومة كون الاخيرة تتحرك بناءاً على القوانين التي تصدر من المجلس التشريعي، والذي تم استبدال القوانين بقرارات من قبل السلطة التنفيذية بمراسيم رئاسية.

علاوة على ذلك، تتباين رؤى الفصائل حول استراتيجية التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي، مما يخلق بيئة من عدم الاستقرار ويضعف الجهود الدبلوماسية. كما أن قضايا الفساد والشفافية داخل المؤسسات الفلسطينية تزيد من تعقيد الوضع، حيث تواجه السلطة الفلسطينية تحديات في إدارة الموارد، وتقديم الخدمات بشكل فعال. هذه العقبات تجعل من الصعب بناء مؤسسات الدولة بشكل متماسك ومستدام، مما يعيق جهود تحقيق الاستقلال والاعتراف الدولي الكامل.[11]

تعتبر التحديات الأمنية من أبرز العوائق التي تواجه بناء الدولة الفلسطينية. من أبرز هذه التحديات هو الاحتلال الإسرائيلي المستمر والذي يفرض قيوداً كبيرة من خلال قيامه بنصب الحواجز العسكرية، وبناء المستوطنات، وقضم الاراضي- ضم تدريجي، زحف تدريجي- ، مما يعقد جهود بناء مؤسسات الدولة واستقرارها.

ثانيا: التحديات الاقتصادية:

تواجه عملية بناء الدولة الفلسطينية مجموعة من التحديات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على الاستقرار والتنمية. هذه التحديات تشمل نقص الموارد، الأزمات المالية، وقيود الاحتلال، مما يعوق تحقيق التنمية المستدامة.

النقص في الموارد المالية هو أحد أبرز التحديات الاقتصادية التي تعاني منها فلسطين. تعتمد السلطة الفلسطينية بشكل كبير على المساعدات الدولية والدعم الخارجي، مما يجعل الاقتصاد الفلسطيني هشاً وغير مستدام.[12]

أما الاحتلال الإسرائيلي، فهو يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية، من خلال فرض قيود على حركة الأفراد والبضائع، وتقييد الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية، يعيق الاحتلال النمو الاقتصادي ويزيد من معدلات الفقر والبطالة. التوسع الاستيطاني والسيطرة على المعابر والمناطق الحيوية يؤثران على قدرة الفلسطينيين على تطوير مشاريعهم الاقتصادية واستثمار مواردهم بشكل فعال.[13]

بالمجمل، تعتبر التنمية الاقتصادية في ظل الاحتلال الإسرائيلي أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، حيث تؤثر القيود التي يفرضها الاحتلال بشكل كبير على قدرت الفلسطينيين على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. فإن استغلال الموارد الطبيعية من قبل الاحتلال يعزز من الأزمات الاقتصادية ويزيد من تعقيد جهود التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى البطالة والفقر اللذان يمثلان تحديات كبيرة تواجهها السلطة الفلسطينية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

1. دور المؤسسات المالية والمساعدات الدولية:

الدبلوماسية والعلاقات الدولية تلعبان دورًا حاسمًا في تشكيل السياسات والتوجهات الاستراتيجية لدولة فلسطين. من خلال تعزيز العلاقات الدولية والتفاوض مع الأطراف المختلفة، مما يمكن لفلسطين تحقيق أهدافها الوطنية وتعزيز مكانتها على الساحة العالمية.

العضوية في المنظمات الدولية تعد خطوة مهمة في تعزيز الدبلوماسية الفلسطينية. تسعى فلسطين إلى الحصول على عضوية كاملة في المنظمات الدولية، على سبيل المثال الحصول على عضوية غير دائمة في مجلس الأمن الدولي يمكن أن يعزز من قدرة فلسطين على التأثير في القرارات العالمية المتعلقة بالقضايا الفلسطينية.[14]

المؤسسات المالية، مثل البنوك الفلسطينية والمؤسسات المالية الدولية، توفر دعمًا حيويًا للاقتصاد الفلسطيني من خلال تقديم القروض والخدمات المالية. البنوك الفلسطينية تلعب دوراً في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الاستثمار المحلي بالإضافة الى تعزيز صمود الفلسطيني في أرضه. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات كبيرة نتيجة القيود المفروضة من قبل الاحتلال.[15]

أما المساعدات الدولية، فهي تعتبر مصدراً مهماً للتمويل في فلسطين، حيث تُقدّم من خلال وكالات الأمم المتحدة، الدول المانحة، والمنظمات غير الحكومية. تسهم المساعدات الدولية في تمويل مشاريع البنية التحتية، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتقديم الدعم الإنساني. ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على المساعدات الدولية يمكن أن يؤدي إلى تقييد الاستقلال الاقتصادي ويزيد من هشاشة الاقتصاد الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقديم المساعدات قد يكون مشروطاً بمتطلبات معينة، مما يحد من فعالية المشاريع ويؤثر على التنمية المستدامة.[16]

بالمجمل، فإن المؤسسات المالية والمساعدات الدولية تلعبان دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد الفلسطيني، ولكن تحتاج جهودًا أكبر لتحسين التنسيق والتعامل مع التحديات لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، كذلك الدبلوماسية والعلاقات الدولية تلعبان دورًا مركزيًا في دعم جهود فلسطين لتحقيق أهدافها الوطنية وتعزيز موقفها على الساحة العالمية، كذلك فإن تعزيز التجارة الداخلية والخارجية يُعتبر عنصراً رئيسياً في دفع التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب استراتيجيات متكاملة وتعاون فعال بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع الدولي لتحقيق النجاح.

2. الاستفادة من المساعدات الدولية والاستثمارات الأجنبية:

التحديات المرتبطة بالمساعدات الدولية والاستثمارات الأجنبية تشمل الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي، والذي قد يكون غير مستدام على المدى الطويل. كما أن القيود المفروضة من قبل الاحتلال يمكن أن تعوق الاستثمارات وتحد من تأثيرها الإيجابي. يجب أن تركز الجهود على تطوير استراتيجيات لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية وتعزيز القدرات المحلية لمواجهة التحديات.[17]

العمل مع المنظمات الدولية، والمستثمرين الأجانب، والقطاع الخاص يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وكذلك الاستثمار في بناء شراكات استراتيجية يمكن أن يوفر الدعم اللازم لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي في فلسطين.[18]

بالمجمل، فإن الاستفادة الفعّالة من المساعدات الدولية والاستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص يتطلب استراتيجيات مدروسة وتعاون مستمر لتحقيق الأهداف التنموية وتعزيز النمو الاقتصادي في فلسطين.

المحور الثاني: بناء تحالفات دولية

بناء تحالفات دولية هو أحد الجوانب الأساسية في الدبلوماسية الفلسطينية، حيث يسعى الفلسطينيون إلى تعزيز علاقاتهم مع دول ومنظمات دولية لدعم قضيتهم وتعزيز مكانتهم علىالساحة العالمية. حيث تكمن أهمية بناء التحالفات في قدرتها على توفير الدعم السياسي والاقتصادي، وتعزيز التأثير الفلسطيني في المنظمات الدولية من خلال إقامة تحالفات قوية مع دول صديقة ومنظمات دولية، وقد يساعد ذلك في تحقيق الاعتراف الدولي وتعزيز المواقف الفلسطينية في بناء التحالفات مع الدول.[19]

بالمجمل، فإن بناء تحالفات دولية يعد جزءاً أساسياً من الدبلوماسية الفلسطينية ويعزز من قدرة فلسطين على تحقيق أهدافها الوطنية وتطوير مكانتها الدولية.

أولا:التغيرات الديموغرافية:

التغيرات الديموغرافية تلعب دوراً مهماً في التأثير على التحديات الاجتماعية والثقافية في فلسطين. هذه التغيرات تشمل التحولات في هيكل السكان، النمو السكاني، وتوزيع الفئات العمرية، يشهد المجتمع الفلسطيني زيادة في عدد الشباب، مما يعني أن هناك حاجة متزايدة لتوفير فرص التعليم والعمل، مما يتطلب استثمارًا في التعليم والابتكار والتدريب المهني، وتوفير فرص عمل لضمان إدماج الشباب بشكل فعال في سوق العمل.[20]

التأثيرات الثقافية لهذه التغيرات تشمل تأثير النمو السكاني السريع على الثقافة والتراث الوطني. الحفاظ على الهوية الثقافية والتقاليد في ظل التغيرات الديموغرافية يتطلب جهوداً منسقة من قبل المجتمع والحكومة. تعزيز الثقافة الفلسطينية وتوفير برامج تعليمية وثقافية للشباب يمكن أن يساعد في الحفاظ على القيم الثقافية وتعزيز التماسك الاجتماعي.[21]

بالمجمل، فإن التغيرات الديموغرافية في فلسطين تتطلب استراتيجيات مدروسة للتخطيط والتطوير، مع التركيز على تحسين الخدمات الأساسية، توفير الفرص الاقتصادية،

والحفاظ على الثقافة الوطنية في ظل التحولات السكانية والاستفادة من التطورات التكنولوجية والاقتصاد الرقمي، وتعزيز التعليم والابتكار.

1- التفاوض مع الأطراف الدولية والإقليمية:

التفاوض مع الأطراف الدولية والإقليمية هو عملية أساسية في الدبلوماسية الفلسطينية، تهدف إلى تحقيق الأهداف الوطنية وتعزيز الموقف الفلسطيني على الساحة العالمية. يتطلب هذا التفاوض مهارات متقدمة في التفاوض واستراتيجيات فعالة للتعامل مع مجموعة متنوعة من الأطراف ذات المصالح المختلفة..[22]

بالمجمل، فإن التفاوض مع الأطراف الدولية والإقليمية هو عنصر أساسي في الدبلوماسية الفلسطينية ويشكل جزءاً مهماً من الجهود لتحقيق الأهداف الوطنية تتجلى في قدرتها على التأثير في الرأي العام العالمي، وتعزيز مكانة فلسطين على الساحة الدولية.

ثانيا: بناء مؤسسات الدولة:

بناء مؤسسات الدولة هو عملية حيوية ومركبة تهدف إلى إنشاء وتطوير الهياكل الأساسية التي تدير الدولة- مؤسسات حكومية، هيئات قانونية، وجهاز إداري فعال - وتدعم وظائفها المختلفة. يساهم في تعزيز الاستقرار السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي. من خلال تقديم وتقييم الخدمات الأساسية للمواطنين.[23]

1- **تأسيس الهيئات الحكومية الأساسية:** يتضمن ذلك إنشاء وتطوير الوزارات والهيئات الحكومية من خلال تحديد المسؤوليات والصلاحيات، والتدريب، والاحتياج ، والتمويل ،لضمان تقديم خدمات فعالة.

2- **تطوير النظام القضائي:** يشمل بناء نظام قضائي مستقل وفعّال يضمن تطبيق القانون بشكل عادل وشفاف. يتطلب ذلك إنشاء المحاكم، تدريب القضاة والمحامين، وتطوير القوانين واللوائح لضمان حماية الحقوق الأساسية وتحقيق العدالة.[24]

3- **تعزيز الحوكمة الرشيدة:** يتضمن ذلك تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة مثل الشفافية، المساءلة، والمشاركة الشعبية. يشمل تطوير الأنظمة والسياسات التي تعزز من فعالية الإدارة العامة وتضمن تنفيذ البرامج والمشاريع بشكل فعّال.[25]

4- **بناء القدرات المؤسسية:** يشمل ذلك تعزيز مهارات وقدرات الموظفين في المؤسسات الحكومية، وتوفير التدريب والتطوير المهني لضمان أداء فعال. تطوير القدرات المؤسسية يتطلب تحسين نظم التوظيف والتدريب، وتعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية بفعالية.[26]

5- **تطوير البنية التحتية:** يتضمن بناء وتطوير البنية التحتية الضرورية لدعم عمل المؤسسات الحكومية، مثل المباني الحكومية، نظم المعلومات، والاتصالات.[27]

التحديات المرتبطة ببناء المؤسسات تشمل نقص الموارد المالية، التحديات الأمنية، والمشاكل السياسية الداخلية. التغلب على هذه التحديات يتطلب استراتيجيات فعّالة للتخطيط والتنفيذ، وتعاون وثيق مع الشركاء الدوليين والمحليين لدعم جهود بناء المؤسسات.[28]

النتائج المحتملة من بناء مؤسسات قوية تشمل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، وزيادة كفاءة الإدارة العامة.

بالمجمل، فإن بناء ومأسسة مؤسسات الدولة يشكل جزءاً مهماً من الجهود الوطنية لتحقيق الأهداف التنموية وتعزيز مكانة الدولة على الساحة الدولية.

6- **تطوير هياكل الحكم والإدارة المحلية:**

هي عملية حيوية في بناء مؤسسات الدولة، حيث يهدف إلى تعزيز فعالية الإدارة المحلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. يشمل ذلك إنشاء وتطوير الهياكل التنظيمية والإدارية التي تدير الشؤون المحلية وتدعم التنسيق بين الحكومة المركزية والمجتمعات المحلية.[29]

التحديات المرتبطة بتطوير هياكل الحكم والإدارة المحلية تشمل نقص التمويل، البيروقراطية، وصعوبة التنسيق بين مستويات الحكم المختلفة، ممايتطلب وضع

استراتيجيات فعالة للتخطيط والتنفيذ، وتعزيز التعاون بين الجهات المختلفة لدعم الجهود المبذولة في تحسين الهياكل المحلية.[30]

النتائج المحتملة من تطوير هياكل الحكم والإدارة المحلية تشمل تحسين جودة الخدمات الأساسية، زيادة فعالية الإدارة المحلية، وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية. بالمجمل، فإن تطوير هياكل الحكم والإدارة المحلية هو عنصر أساسي في بناء مؤسسات الدولة وتعزيز الاستقرار والتنمية في فلسطين.

7- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:

تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من الركائز الأساسية لبناء مؤسسات الدولة، حيث أنهما تزيد من الثقة وتقلل من التشكيك، كونهما يساهمان في تحسين جودة الحكم وتعزيز الاستقرار والتنمية وهذا يحتاج الى مكافحة الفساد بكافة أشكاله بالإضافة الى معالجة سوء الادارة، والهدر.

النتائج والتوصيات:

يمثل الاعتراف الدولي بدولة فلسطين خطوة مهمة لتعزيز مكانتها القانونية والسياسية على الساحة الدولية. غياب الاعتراف الكامل من القوى الكبرى يشكل عقبة أمام تحقيق حقوق الفلسطينيين، الاعتراف الجزئي يؤثر سلباً على الجهود الرامية لبناء دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء.

تواجه منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية تحديات كبيرة في تحقيق الأهداف الوطنية، منها الانقسامات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية، فضلاً عن الضغوط الخارجية. يُضاف إلى ذلك تعقيد المشهد السياسي والأمني بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، الذي يعوق الاستقرار ويؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

على الرغم من هذه التحديات، فإن الفرص لا تزال موجودة من خلال استجابة شاملة ومتكاملة لكافة التحديات والفرص المتاحة، الاستثمار في التعليم والصحة، إلى جانب الحفاظ على الهوية الثقافية والتراث، وبناء نظام قضائي مستقل وفعّال يعزز الوحدة الوطنية، ويساعد في تحقيق تعزيز الاستقرار الاجتماعي والتنموي.

على الصعيد الاقتصادي، تبرز أهمية التنمية الاقتصادية في ظل الاحتلال واستغلال الموارد الطبيعية، حيث أن البطالة والفقر يشكلان تحديات رئيسية. ومع ذلك، هناك فرص لتعزيز النمو من خلال الاستثمار في البنية التحتية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التجارة الداخلية والخارجية ومحاربة الفساد، والقضاء على سوء الادارة، والهدر.

دور المجتمع المدني، والقطاع الخاص في بناء الدولة يعزز من المشاركة المجتمعية ويشجع على المبادرات الشعبية، على الصعيد الإقليمي والدولي، تؤثر الصراعات الإقليمية والعلاقات مع الدول المجاورة بشكل كبير على استراتيجية بناء الدولة الفلسطينية، مما يستدعي تعزيز التحالفات الدولية والتفاوض الفعال.

الهوامش:

[1] Francis Fukuyama,state-building,Governance and World Order in the 21st Centyry.NewYork: Cornell University Press,2004,p 09.

[2] Khalidi, R,*Brokers of deceit: How the US has undermined peace in the Middle East*, Beacon Press, 2013.

[3] Sayigh, YThe Oslo Accords and the limits of Palestinian sovereignty, *Journal of Palestine Studies, 40*(2), 2011, 40-54.

[4] الجزيرة تاريخ الاطلاع 27-08-2024 الاعتراف بدولة فلسطين السياقات والدلالات والمكاسب المحتملة .
https://www.aljazeera.net/politics/2024/5/29/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

[5] Brown, N. J *The Palestinian Reform Agenda,* Carnegie Endowment for International Peace, 2010.

[6] Shikaki, K*The Oslo Accord: A turning point in Palestinian history*, Journal of Palestine Studies, 35(4), 2006, 54-70.

[7] Smith, C*Palestine and the Arab-Israeli conflict: A history with documents*,Bedford/St, Martin's, 2010.

[8] الأخضر محمد،*التوترات في القدس ومستقبل حل الدولتين*،مجلة الدراسات الفلسطينية ،2021 .

[9] العياشي سارة، *التسوية السلمية في الشرق الأوسط: تحديات وآفاق*،مركز أبحاث الشرق الأوسط، 2024.

[10] Agha, H, & Khalidi, R*Hamas and Fatah: The struggle for Palestine*,Middle East Journal, 69(2), 2015, 23-40.

[11] Rossi, S*The impact of internal Palestinian politics on state-building ,* Journal of Conflict Resolution, 60(3), 2016, 404-427.

[12] Abu-Rish, Z, *The economic challenges facing the Palestinian Authority: Dependency and development*, Middle East Journal, 70(1), 89-103.

[13] Kharoufi, R*The impact of Israeli occupation on Palestinian economic development*, Journal of Palestinian Studies, 47(2), 2018.24-38

[14] UN General Assembly; *Palestine's membership and international recognition*,Retrieved from [UN website](https://www.un.org), 2020.

World Bank, *International aid and its impact on the Palestinian economy*, Retrieved from [World Bank website](https://www.worldbank.org), 2021. [15]

Oxfam*Challenges in international aid delivery to Palestine,* Retrieved from [Oxfam website],(https://www.oxfam.org),2019. [16]

UNCTAD, *Foreign direct investment and its role in Palestinian economic development*, Retrieved from [UNCTAD website](https://unctad.org),2022. [17]

OECD, *Enhancing investment and aid effectiveness in Palestine*,Retrieved from [OECD website](https://www.oecd.org), 2021. [18]

World Bank.), *International alliances and their impact on Palestinian diplomacy*, Retrieved from [World Bank website](https://www.worldbank.org), 2021 [19]

UNICEF),*Youth and demographic changes in Palestine*, Retrieved from [UNICEF website](https://www.unicef.org), 2020. [20]

Suleiman, R*Cultural implications of demographic changes in Palestine*, Journal of Middle Eastern Culture, 30(3), 2022, 85-99. [21]

UN General Assembly; *Negotiation strategies and international diplomacy for Palestine*, Retrieved from [UN website](https://www.un.org), 2020. [22]

World Bank*Enhancing local governance and administration in Palestine*, Retrieved from [World Bank website](https://www.worldbank.org), 2021. [23]

UNESCO*Local governance and development strategies*Retrieved from [UNESCO website](https://www.unesco.org),2021. [24]

UNCTAD, *Building effective local governance for sustainable development*, Retrieved from [UNCTAD website](https://unctad.org),2021. [25]

UNDP*Enhancing transparency and combating corruption in Palestine*Retrieved from [UNDP website](https://www.undp.org),2021. [26]

World Bank, *Transparency and anti-corruption measures in state-building*,Retrieved from [World Bank website](https://www.worldbank.org),2021. [27]

UNESCO, *Effective anti-corruption strategies and practices, Retrieved from [UNESCO website](https://www.unesco.org),2021. [28]

UNCTAD, *Building institutional integrity and transparency*, Retrieved from [UNCTAD website](https://unctad.org),2021. [29]

World Bank.. *Enhancing local governance and administration in Palestine*, Retrieved from [World Bank website](https://www.worldbank.org),2021. [30]